



مرزوق الغانم

الغانم يهنئ نظيره في أوكرانيا وهنغاريا بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس البرلمان في أوكرانيا فلوديمير غرويسمان بمناسبة العيد الوطني لبولندا.

ومن جانب آخر بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس مجلس الأمة في جمهورية هنغاريا لاسلوف كوفير، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبولندا.

بارك لأعضاء هيئة التدريس قرب بداية العام الدراسي الجديد

الجبران للمعلمين: تفعيل الوحدة الوطنية والتذكير بأهمية السمع والطاعة للأمير



د.عبدالرحمن الجبران

بارك النائب د.عبدالرحمن الجبران لجميع أعضاء هيئة التدريس العاملين بوزارة التربية بمناسبة قرب بداية العام الدراسي الجديد، داعياً وزير التربية ووزير التعليم العالي د.دبر العيسى إلى تطوير شبكة المعلومات بالوزارة والتخلص من النظام القديم ADSL فلا يمكن الحديث عن تكنولوجيا التعليم وسمارت بورد والوزارة تعمل بشبكة مهترنة.

وحث الجبران جميع المعلمين والمعلمات على تفعيل قانون الوحدة الوطنية، والتذكير بأهمية السمع والطاعة لصاحب السمو الأمير، حفظه الله ورعاها، وضرورة تحذير الطلبة والطلبات من خطورة التطرف الفكري والسلوكي وإثارة السبئية على المجتمع، مع توجيههم إلى الأسلوب الأمثل باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وإعطاء المكانة اللائقة للأخصائين الاجتماعيين تأكيداً لدورهم الكبير في منظومة التعليم.

دعا المدرسين

إلى مسح القيم

السلبية وإحلال

القيم الإيجابية

مكانها وتحذير

الطلبة من خطورة

التطرف الفكري



وَدعا الجبران أعضاء هيئة التدريس العاملين بوزارة التربية إلى مضاعفة الجهود، لاسيما أننا نواجه غزواً فكرياً وأخلاقياً متعدد الجوانب، أثر سلباً على أجيال الشباب من جهة تغيير في المفاهيم وإحلال مفاهيم غريبة لا تتلاءم مع مجتمعاتنا، وامتد هذا التأثير السلبي على مستوى التحصيل العلمي لدى الطلاب، الأمر الذي أنتج مظاهر سلبية مثل العنف في المجمعات التجارية والمدارس، وشيوع ثقافة الاستهلاك وحب المظاهر، مع ضعف مفاهيم العمل والإنتاج في مقابل الرغبة في الحصول على المال بأسرع وقت ودون جهد.

وأشار الجبران إلى أهمية استشعار المعلمين والمعلمات بأهمية دورهم في إزالة ومسح القيم السلبية وإحلال القيم الإيجابية مكانها (التخلية قبل التحلية)، مؤكداً على ضرورة تعاون الأسرة وأولياء الأمور مع الأخصائين الاجتماعيين في المدارس من أجل معالجة المشكلات الاجتماعية والنقص في أعضاء هيئة التدريس، وبما يحقق التكامل للأقسام العلمية.

وأشار إلى أن النقاش داخل اللجنة اتسم بالمسؤولية والصراحة والمكاشفة، موضحاً أن وزير التربية د.دبر العيسى مسؤول أمامنا سياسياً إن لم يتصد، للخلل ويغذ ما تنتهي إليه اللجنة التعليمية.

وقال: «لا نشك في حرص الجميع في الجامعة والتطبيقات على إصلاح الخلل، لكن إن لم نر مبادرة فعلية للإصلاح فسنكون مضطرين لاستخدام أدواتنا الدستورية».

وذكر الرويعي أن اللجنة ترى أن إعلان الابتعاث

والأخلاقية التي يتعرض لها الطالب والطالبة.

ودعا إلى تفعيل دور مجالس أولياء الأمور وضرورة إصدار لائحة تنظم عملهم وتحدد لقاءاتهم بصورة دورية من أجل المساهمة في الأنشطة والبرامج المدرسية الهادفة لخلق بيئة جاذبة للكفاءات.

وفي الختام، دعا الجبران إلى إتقان وجودة التعليم والأداء، واستشعار عظم الأمانة التي يحملونها والأخذ بعين الاعتبار استخدام الوسائل التعليمية المناسبة للموقف التعليمي، وعرضها في الوقت المناسب، مع الإعتناء بالسبورة وتوظيفها للتوظيف الأمثل، والتمهيد للدرس وشد انتباه الطلاب وتطوير مهاراتهم، مع ضرورة متابعة النمو المعرفي وتنوع مصادر المعرفة في المجال العلمي والتربوي، وذلك من خلال الإطلاع على النشرات التربوية والمراجع العلمية ووسائل التواصل الاجتماعي بارشادهم إلى المواقع العلمية

والتقص في أعضاء هيئة التدريس، وبما يحقق التكامل للأقسام العلمية.

وأشار إلى أن النقاش داخل اللجنة اتسم بالمسؤولية والصراحة والمكاشفة، موضحاً أن وزير التربية د.دبر العيسى مسؤول أمامنا سياسياً إن لم يتصد، للخلل ويغذ ما تنتهي إليه اللجنة التعليمية.

وقال: «لا نشك في حرص الجميع في الجامعة والتطبيقات على إصلاح الخلل، لكن إن لم نر مبادرة فعلية للإصلاح فسنكون مضطرين لاستخدام أدواتنا الدستورية».

وذكر الرويعي أن اللجنة ترى أن إعلان الابتعاث

«التعليمية» وجهت العديد من الاستفسارات لمسؤولي الوزارة و بانتظار الرد عليها

الرويعي: لجنة التحقيق في البعثات ملتزمة بالحيادية والموضوعية وعدم خضوع الوصف العلمي للأهواء الشخصية

وأوضح الرويعي أن اللجنة تريد تحقيق ثالثة محاور متمثلة في إنصاف الطالب الذي لم يحصل على حق الابتعاث، وكذلك صلاحيات اللجان، وصاحبة الحق في اتخاذ القرار النهائي للابتعاث، وأخيراً وضع شروط ولوائح تحد من الإخفاء في المستقبل، الأمر الذي يتطلب جهداً جارياً من قبل اللجنة التعليمية ومؤسسات التعليم الأكاديمي.

وشدد الرويعي على أن اللجنة ملتزمة بالحيادية وبضرورة عدم خضوع الوصف العلمي للأهواء الشخصية، والذي نراه في الاستمارة واللجان، مؤكداً أن الاستمارة هي سبب «بلاوي الابتعاث».

وأضاف أن اللجنة ترى أن استمارة التقييم المقدمة لمن يفترض ابتعاثه ليست موضوعية ولا علمية، الأمر الذي يزيد من الشكاوى. ورأى أن العملية متداخلة، ونحن نريد معرفة صاحب الصلاحية في النظر بالابتعاث، وكيفية إعادة الهبة للقسم العلمي طبقاً لما هو وارد في قانون الجامعة رقم 29 لسنة 1969، ولوائح أعضاء هيئة التدريس.

وأشار إلى أن النقاش داخل اللجنة اتسم بالمسؤولية والصراحة والمكاشفة، موضحاً أن وزير التربية د.دبر العيسى مسؤول أمامنا سياسياً إن لم يتصد، للخلل ويغذ ما تنتهي إليه اللجنة التعليمية.

وقال: «لا نشك في حرص الجميع في الجامعة والتطبيقات على إصلاح الخلل، لكن إن لم نر مبادرة فعلية للإصلاح فسنكون مضطرين لاستخدام أدواتنا الدستورية».

وذكر الرويعي أن اللجنة ترى أن إعلان الابتعاث



د.عودة الرويعي

أكد رئيس اللجنة التعليمية النائب د.عودة الرويعي التزام لجنته التي تحقق في البعثات بالحيادية والموضوعية، مشيراً إلى أنها تتطلع من المصلحة العامة العليا.

وأضاف في تصريح إلى الصحفيين أن اللجنةواصلت التحقيق في الابتعاث بالجامعة والتطبيقي، مشيراً إلى توجيه العديد من الأسئلة المرتبطة بعمل اللجنة، والتي ستنظر الردود عليها لتقرر الإجراءات التالية.

وأوضح أن اللجنة بحثت دور القسم العلمي في رسم الخريطة والاحتياج والتخصصات والدرجات المطلوبة لسد الشواغر

استفسر عن اسم ومنصب المسؤول عن اختيار المسارات الجوية غير المرخص لها عبدالله يسأل عن رحلات الطائرات المستأجرة الجديدة

وأثناء وبعد هذه النوعية من الرحلات؟

2- هل قامت الخطوط الجوية الكويتية بتغيير هذه المسارات؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فما السبب في التغيير؟

3- ما اسم ومنصب الشخص المسؤول عن اختيار المسارات الجوية غير المرخص لها؟ وهل تم التحقيق معه؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تزويدي بمحضر التحقيق

والمساءلة التأديبية التي اتخذت هذه مع بيان عما إذا كان هذا المسؤول مازال يشغل منصبه.

4- هل قامت الخطوط الجوية الكويتية باختيار الطيران المدني الكويتي بهذا الخطأ؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فما الإجراء الذي اتخذته الطيران المدني ضد الخطوط الجوية الكويتية؟ مع تزويدي بجميع المراسلات التي لها صلة بهذا الموضوع.

والتقص في أعضاء هيئة التدريس، وبما يحقق التكامل للأقسام العلمية.

وأشار إلى أن النقاش داخل اللجنة اتسم بالمسؤولية والصراحة والمكاشفة، موضحاً أن وزير التربية د.دبر العيسى مسؤول أمامنا سياسياً إن لم يتصد، للخلل ويغذ ما تنتهي إليه اللجنة التعليمية.

وقال: «لا نشك في حرص الجميع في الجامعة والتطبيقات على إصلاح الخلل، لكن إن لم نر مبادرة فعلية للإصلاح فسنكون مضطرين لاستخدام أدواتنا الدستورية».

وذكر الرويعي أن اللجنة ترى أن إعلان الابتعاث



د.خالد عبدالله

وجه النائب د. خليل عبدالله سؤالاً إلى وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري قال في مقدمته: لقد نمتي إلى علمي أن الطائرات قد تمت جدولتها للقيام برحلات للقارة الهندية في الأشهر الماضية وأنه خلال هذه الرحلات قامت الطائرات بالطيران على مسارات جوية بما يعرف بالتشغيل الثنائي الموسع

استفسر عن إجراءاتها في تنظيم بيع الأسماك المستوردة

الطريجي: ما دور «حماية المستهلك» في التلاعب بالأسعار؟

لشؤون الزراعة والثروة السمكية .

وطالب تزويده بالآتي:

1. ما دور الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في مواجهة التلاعب والتحايل برفع الأسعار في المنتجات الزراعية والحيوانية والأسماك؟

2. كم عدد رخص صيد الأسماك؟ وهل تم وقف منح رخص صيد الأسماك؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى إفادتي بالأسباب والمبررات لمنح رخص صيد الأسماك بما أدى ذلك لارتفاع أسعار رخص الصيد وساهم في احتكار مزاولة الصيد لأشخاص محدودين؟

3. ما دور الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في تنظيم بيع الأسماك المستوردة للحد من التلاعب بالأسعار؟

ووجه سؤاله الثاني إلى وزير وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. علي العمير، قال في مقدمته: لقد قام أبناء الشعب الكويتي بتنظيم حملة شعبية لمواجهة غلاء الأسعار في سوق الأسماك وتمكنت هذه الحملة خلال أيام من فرض نتائجها بهبوط أسعار الأسماك ما يؤكد أن أسعار الأسماك مفتعلة نتيجة غياب الرقابة من قبل الهيئة العامة

والتقص في أعضاء هيئة التدريس، وبما يحقق التكامل للأقسام العلمية.

وأشار إلى أن النقاش داخل اللجنة اتسم بالمسؤولية والصراحة والمكاشفة، موضحاً أن وزير التربية د.دبر العيسى مسؤول أمامنا سياسياً إن لم يتصد، للخلل ويغذ ما تنتهي إليه اللجنة التعليمية.

وقال: «لا نشك في حرص الجميع في الجامعة والتطبيقات على إصلاح الخلل، لكن إن لم نر مبادرة فعلية للإصلاح فسنكون مضطرين لاستخدام أدواتنا الدستورية».

وذكر الرويعي أن اللجنة ترى أن إعلان الابتعاث



د.عبدالله الطريجي

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالين الأول منهما وجهه إلى وزير التجارة والصناعة يوسف العلي قال في مقدمته: لقد قام أبناء الشعب الكويتي بتنظيم حملة شعبية لمواجهة غلاء الأسعار في سوق الأسماك وتمكنت هذه الحملة خلال أيام من فرض نتائجها بهبوط أسعار الأسماك، ما يؤكد أن الأسعار كانت مفتعلة نتيجة غياب الرقابة من قبل وزارة التجارة ممثلة بقطاع حماية المستهلك، مطالباً تزويده بالآتي:

1. ما دور حماية المستهلك في مواجهة غلاء الأسعار وخاصة أن نتيجة الحملة الشعبية أنجبت أن الأسعار مفتعلة؟

2. ما المبررات والأسباب والمعوقات التي تجعل قطاع حماية المستهلك لا يقوم بواجبه في مواجهة غلاء

طالب بطرح المناقصة بسرعة أو يتحمل الوزير مسؤوليته اللغيصم يستغرب إلغاء مشروع مجمع الوزارات في الجھراء دون إبداء أسباب

وطرح المناقصة فوراً ولا فليتحمل المسؤولية كاملة خصوصاً أن ثبت على الوزير تنفيذ شركات بعينها.

وبين اللغيصم أن المشروع يخدم كذلك سكان المشروع الإسكاني القادم وهو مشروع المطلاع السكني وكذلك يخدم سكان مشروع جنوب سعد العبدالله والمشاريع الوزارات في طرح المناقصة يعني أن الوزير لا يسير مع الحكومة وفق التضامن الحكومي والعمل على توفير الخدمات الأساسية لأهالي المناطق السكنية الجديدة.

وقال اللغيصم في تصريح صحفي أن مشروع مجمع الوزارات في الجھراء يخدم أعداداً كبيرة من أهالي الجھراء وموضوع الماطلة في المشروع وعدم الالتزام بالتعهدات التي قطعها الوزير في قاعة عبدالله السالم يجعلنا نتجه لاستخدام أدواتنا الدستورية.

وطالب اللغيصم وزير الأشغال بالالتزام بالشفافية في المشروع المهم والحيوي بعيداً عن التنفيع والفساد لأشخاص بعينهم، مؤكداً على الوزير الاستمرار في المشروع



سلطان اللغيصم

التمييز: لماذا لم يطبق

قانون حماية المستهلك؟

ما صحة تعطيل وزارة التجارة العمل بقانون حماية المستهلك الجديد بعد تعرضها لضغوط من «تجار»؟

ما دور قطاع الرقابة التجارية وهل اتخذ إجراءات قانونية ضد عمليات الغش التجاري والتلاعب بالأسعار والتناف؟

لماذا لم تتخذ الوزارة إجراءات قضائية ضد الشركات والمحال المخالفة؟

خلال الفترة من 1 يناير 2015 وحتى تاريخ تقديم هذا السؤال؟

وبنات بقطاع الرقابة التجارية اتخذت إجراءات قانونية ضد عمليات الغش التجاري والتلاعب بالأسعار والمواد التالفة وغيرها من المخالفات.. فما الإجراءات التي يتخذ عليها القانون تجاه ذلك؟ وما عدد المخالفات التي أحيلت للقضاء؟ وهل صدرت عقوبات ضد المخالفين؟ يرجى الإجابة مع إرفاق نسخ عن تلك العقوبات تفصيلياً إن وجدت وذكر الأسباب والموانع إذا لم تصدر مثل هذه العقوبات؟ ما عدد موظفي وزارة التجارة المنوط بهم مسؤولية مراقبة الأسعار في أسواق الأسماك واللحوم والخضار؟ وما دوركم الوظيفي هناك؟ وما عدد التقارير التي تلقتها الوزارة منهم؟ يرجى إرفاق إحصائية بأعداد وأنواع المخالفات التي قاموا بإصدارها في هذه الأسواق خلال الأشهر الستة الأولى من العام الماضي والحالي.

وما صحة تغافل وزارة التجارة والصناعة عن التأكيد من الأنباء التي تتردد عن قيام أحد أصحاب النفوذ ذات العلاقة بتأجير عدد كبير من «بسطات» أحد الأسواق المتخصصة واستغلال منصبه للتحكم في أسعار بيع الأسماك على المواطنين والمقيمين؟

وما حقيقة الأخبار المتداولة عن عدم قيام الوزارة باتخاذ إجراءات قضائية ضد الشركات والمحال المخالفة خوفاً من خسارة تلك القضايا وصدور أحكام بتعويضها؟ يرجى الإجابة التفصيلية مشفوعة بالأحكام القضائية التي خسرتها الوزارة في هذا المجال وقيمة التعويضات التي تم دفعها لتلك الجهات منذ العام 2012 وحتى تاريخه.

ونمتي إلى علمنا أن وزارة التجارة عطلت العمل بقانون حماية المستهلك الجديد بعد تعرضها لضغوط من «تجار» وسعت إلى وضع أسباب قانونية لعرقله تطبيق القانون، فما صحة هذه المعلومة؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي يرجى تزويدي بمحاضر الاجتماعات المتواصلة وقرارات اللجان التي تعمل على متابعة تطبيق اللائحة التنفيذية وتقييم هذا القانون منذ مارس 2015 وحتى تاريخه.

وجه النائب عبدالله التميمي سؤالاً برنامياً إلى وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي جاء فيه: مع تفاقم أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل عام والأسماك واللحوم بشكل خاص ووصول الأمر إلى حد تنادي أبناء الشعب الكويتي لإطلاق حملات مقاطعة وأخرها حملة مقاطعة شراء الأسماك القائمة بسبب المبالغة في رفع أسعارها لدرجة تجاوز كيلو السمك «الزبيدي» 15 ديناراً، مما جعله يتفوق على سعر برميل النفط، الأمر الذي يضع وزارتم الموقرة أمام مسؤولياتها القانونية لوقف الارتفاع الجنوني لأسعار المواد الغذائية الأساسية، يرجى الإجابة على السؤال البرلماني التالي:

أقر مجلس الأمة قانون حماية المستهلك رقم 39/2014 وأعلنت وزارتم لاحقا لاحتته التنفيذية.. فلماذا لم يتم تطبيقه بشكل فعلي حتى الآن؟ وإلى أين وصل موضوع تشكيل اللجنة الوطنية لحماية المستهلك المنبثقة عن القانون المذكور أعلاه؟

يرجى الإجابة التفصيلية مشفوعة بالقرارات والتوصيات الموثقة عن القانون ومحاضر اجتماعات تشكيل اللجنة المذكورة، ونسب القانون المذكور أعلاه على أن تضم اللجنة الوطنية لحماية المستهلك جمعيات أهلية وناشطة في هذا المجال.. فهل تم استدعاء جمعيات فاعلة بهذا الخصوص؟ وإذا كانت الإجابة «بلا»، فما الأسباب والمعوقات التي حالت دون ذلك؟

ويتبع قطاع الرقابة التجارية هيكل اداري يفوق عدد الإدارات التابعة له (4 إدارات)، فما هو العدد الفعلي لإدارات هذا القطاع مع ذكر مسمياتها والمديرين القائمين عليها وعدد موظفي كل إدارة على حدة؟ يرجى تزويدي بالسيرة الذاتية لكل من القطاع المساعد ومديري الإدارات التابعة له، مشفوعة بالتقييم السنوي لآخر 5 سنوات لكل منهم.

ويتبع القطاع المذكور في البند السابق بدالة الشكاوى رقم 135 والمنوط بها استقبال شكاوى المستهلكين بشأن المخالفات التجارية فما عدد موظفي هذه البدالة؟ وهل تعمل على مدار الساعة؟ وما عدد الشكاوى التي تلقتها



عبدالله التميمي